

القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي وأداة للتنمية

دراسة حالة الجزائر

اسيا بن عمر
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي - الجزائر

أحلام منصور
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر



ملخص:

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من بين السياسات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية، وتعتمد على عدة مصادر لعل من أهمها وأكثرها حساسية القطاع الفلاحي الذي يعتبر صمام الأمان لاقتصاديات الدول بضمنه لأمنها الغذائي. تستهدف سياسة التنويع إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنية في اقتصاديات الدول، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وتطوير فاعلية القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

Considered as from the policy that The policy of economic diversification Contribute in the realization of economic development where this policy depends of a group of foundation economic and administrative that return to the enterprise , And depends on several sources, perhaps the most important and most sensitive sector of agriculture, which is the safety valve for the economies of countries to ensure food security all this rules in order to event successive series of organizational and structural changes in the economies of countries, the main aim is diversification the resources of income, on the other hand you must leave dependence on one sector, and to ensure balance and stability and economic.

Key Words: Economic diversification, Agriculture sector, economic development.

تمهيد:

احتلت مسألة التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسية، الأمر الذي دفع هذه البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنوع اقتصادياتها، والتقليل من اعتمادها على مورد واحد، حيث سعت على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها، والذي يتعلق بمستقبل تنمية اقتصادياتها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعات التحويلية التي تعد رائدا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام. يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

وفي ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التنوع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية؟ وكيف يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أولاً: التنوع الاقتصادي**1.1. مفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه**

إن مهمة التنوع الاقتصادي تتطلب أقصى التبصر والرؤية، وذلك بالنظر على جوهره بالذات مسألة اقتصادية الطابع، إذ يحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، وهو ما يعني أن كل سبيل نحوه يكون سبيلا للحلول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع الدول على اختلاف مكائنها.

1.1.1. مفهوم التنوع الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف فيما يخص التنوع الاقتصادي منها فيما يلي:

يعرف التنوع الاقتصادي بمعناه البسيط عدم وضع البيض في سلة واحدة أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الدخل القومي بما يتضمن ذلك أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد، وتجنب تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركيز صادراته على سلعة أو خدمة معينة، وبالتالي لا بد من وجود تنوع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية خدمية متنوعة وغير معتمدة بإفراط على بعض منها، كما هو الحال في الدول الريفية، والتي تعتمد بشكل كبير على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم¹. ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشيّر إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات².

وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات³.

بينما بالنسبة لخبراء الأمم المتحدة التنوع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة⁴.

وبالتالي، يمكن التمييز بين نوعين من التنوع⁵:

- **التنوع الأفقي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.
- **التنوع العمودي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

2.1.1. أهداف التنوع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنوع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة ، إلا أن حتمية تنوع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها فيما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
 - تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد⁶؛
 - ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛
 - الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها؛
 - تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية⁷.
- من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية متركزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي⁸.

2.1. مؤشرات التنوع الاقتصادي

من أجل تقييم مدي نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية، ويمكن تقسيم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي فيما يلي⁹:

1.2.1 مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

وفي هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقويم نجاح سياسات التنويع وتقدمها، وتتمثل في:

- **زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** إن زيادة إسهامات هذا القطاع له علاقة مباشرة بمتطلبات التنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف وملاءمته للإستراتيجية الاقتصادية المتعددة، إذ يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يعتبر مساهمة القطاع الخاص أحد المؤشرات المهمة باتجاه تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر إيرادات الدولة، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك في مستوى نمو تنوع الاقتصاد¹⁰.

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** يوضح هذا مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ويستدل عليه من خلال النسبة المئوية لإسهامات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمثل حجم الناتج المولد في أي اقتصاد ومعدل نموه السنوي، ومدى المساهمات إقطاعية في تكوينه من المؤشرات الدالة على مدى الكفاءة التي يتسم بها ذلك الاقتصاد وعلى طبيعة أدائه، بشرط عدم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لذلك القطاع، مع زيادة القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما الإنتاجية منها، لأن أي تطور في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل الصناعات التحويلية تؤدي إلى زيادة إسهام ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي¹¹.

- **تطور نسبة تنوع الصادرات:** وهنا كلما كانت الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الصادرات المتنوعة كبيرة دلت على نجاح التنويع الاقتصادي، بينما إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من مجموع الصادرات الكلية، وبالتالي يدل هذا على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي ويسمى ذلك بالتركيز السلبي مما يدل على فشل التنويع الاقتصادي¹².

- **توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات:** إن هذا المؤشر هو نتيجة حتمية للمؤشر الذي سبقه، حيث أن تنويع الصادرات يكون نتيجة لتفعيل القطاعات عديدة وليس التركيز على قطاع وحيد فحسب، وبالتالي فإن القوى العاملة سوف تتوزع على تلك القطاعات، فكلما كان توزيع القوى العاملة بنسب ملائمة، فإن ذلك يبين درجة محددة من التنويع الاقتصادي¹³.

إن المعايير أو المؤشرات التي سبقت لكي تكون دقيقة فهي بحاجة إلى بيانات جديدة ودقيقة، وهذا صعب في أغلب البلدان النامية، وخاصة النفطية منها التي تعتمد على النفط بصورة كبيرة، وبالتالي هناك مؤشرات أخرى خاصة بالدول النفطية، وهي كما يلي¹⁴:

- **نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة، حيث كلما ازدادت مساهمة القطاعات غير نفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، دل ذلك بأن سياسة التنويع الاقتصادي فعالة، والعكس صحيح.
- **مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي عائدات التصدير:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في قياس درجة التنويع الاقتصادي، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير نفطية من الصادرات الكلية دل على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح.

- نسبة مساهمة الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي إيرادات الحكومة: يتضح من هذا المعيار أنه إذا كانت نسبة مساهمة الإيرادات كبيرة نسبة إلى الإيرادات الحكومية ككل ، دل ذلك على ضعف سياسة التنوع الاقتصادي والعكس صحيح.
- مدى التقلب أو عدم الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عدم الاستقرار بأسعار النفط: التنوع الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في استقرار الناتج المحلي لأن الاقتصاد الذي يعتمد على مورد رئيسي، وبصورة كبيرة مثل النفط فإن أي تقلب في أسعار النفط عالميا سيؤثر على استقرار الاقتصاد الداخلي، ويكون تأثيره مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.1 مؤشرات التنوع المتعلقة بالتجارة الخارجية:

- مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي: يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب هو مؤشر التنوع الاقتصادي، ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة¹⁵.
- مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية: ويشمل نوعين من المؤشرات¹⁶:
- مؤشر الأنكتاد UNCTAD للتنوع: قامت الأمم المتحدة باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في اقتصاد التصدير، وتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

- حيث أن: h_{ij} : تمثل السلع i من جملة الصادرات أو الواردات للبلد j . h_i : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.
- ويقاس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات.

- مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindal - Hirshman): ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

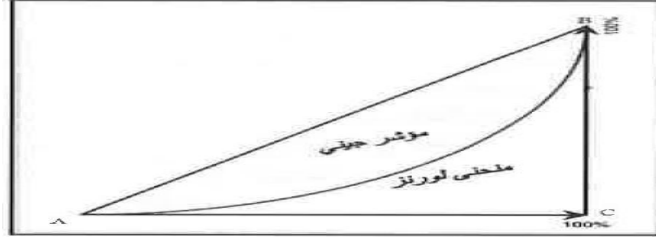
$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث أن:

- x_i : تمثل صادرات السلعة i . x : تمثل إجمالي الصادرات. n : تمثل إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها
- بينما تتراوح قيمة مؤشر هيرشمان بين الصفر والواحد $0 \leq H \leq 1$ فإذا كانت القيمة المؤشر تقترب من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع، وكذلك تنوع في النشاطات الاقتصادية. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركّز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في النشاطات الاقتصادية، حيث يكون الانتاج متركزا في نشاط واحد من هذه النشاطات.

بالإضافة إلى ذلك يوجد مؤشرات أخرى تعتمد على خاصية التركيز منها مؤشر جيني (Gini Coefficient)، ويعتبر من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، ويعرف مؤشر جيني بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: مؤشر جيني



المصدر: ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غي النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 18، العدد 02، ماي 2011، ص: 211.

ويحسب مؤشر جيني بالعلاقة التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k-1})$$

حيث أن:

x_k : تمثل التكرار التجمعي النسبي للتصاعدي للمتغير الكلي الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المحور الأفقي.
 y_k : تمثل التكرار التجمعي النسبي للتصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات).
 n : تدل على عدد القطاعات.

ثانياً: ماهية التنمية الاقتصادية

1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

1.1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة القدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال¹⁷.

لقد تعددت التعاريف فيما يخص التنمية الاقتصادية حيث عرفها الاقتصادي Kindleberge التنمية الاقتصادية على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها¹⁸.

وقد عرفت أيضاً "Arthur Morris" في كتابه "Geography and development" التنمية الاقتصادية أنها زيادة الإنتاج أو الاستهلاك من قبل كل شخص، وحساب النمو على أساس نصيب الفرد¹⁹.

وعرفت التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وتصبح التنمية الاقتصادية هي عملية تعني الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي. مفهومه الشامل، ويقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، مثل المؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات التي تصدر في تقارير من الأمم المتحدة يسمى تقرير التنمية البشرية²⁰. وبالتالي فالتنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيراً كمياً يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط كما في النمو الاقتصادي، وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنیان الاقتصاد القومي²¹.

2.1.2. أهداف التنمية الاقتصادية:

إن أهداف التنمية الاقتصادية لبلد ما تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد، كما تعتبر نوع من السياسة الاقتصادية التي يتبناها وصولاً لتحقيق أهدافه الرئيسية، ومما لا شك فيه أن هذه أهداف قد تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى للبلد الواحد، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية، إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، والتي من أهمها ما يلي²²:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛ توفير فرص عمل للمواطنين تحقيق الأمن القومي للدولة؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتسديد الديون أولاً بأول.

2.2. مستلزمات التنمية الاقتصادية:

تتمثل مستلزمات التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1.2.2. تجميع رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك²³.

2.2.2. الموارد الطبيعية: تعتبر بأنها الموارد الطبيعية أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد

الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين هما²⁴:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية؛
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية Final Goods.

3.2.2 الموارد البشرية: وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث يعتبر الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، لذا فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشته عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة²⁵.

4.2.2 التكنولوجيا: إن مفهوم التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية Knowledge Scientific، وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع²⁶.

ثالثاً: القطاع الفلاحي كمصدر للتنوع الاقتصادي وأداة للتنمية الاقتصادية

يُعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية الهدف الأول لجمعية الدول خاصة النامية منها، وهذا راجع لعدة أسباب اقتصادية كانت أم غيرها ولعل من هذه الأسباب هو ارتباط اقتصادها بمصدر وحيد الدخل لتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها ومختلف مشاريعها التنموية، والذي يتأثر بالتقلبات السعرية العالمية، ومن منطلق هذا الواقع تشكل سياسة التنوع الاقتصادي سبيلا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية.

1.3 واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

1.1.3 الموارد والإمكانات المتاحة.

تتميز الجزائر بعدة إمكانيات وموارد طبيعية تمكنها من النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل وحتى تحقيق الفائض في بعض المنتجات الفلاحية. تتمثل هذه الموارد فيما يلي:

- **الموارد المائية:** يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي²⁷:

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم²، إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م³ بنسبة 92%.

- **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين

9.8 مليار م³/السنة و 13.5 مليار م³/السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة (الشمال) على 11.1 مليار م³ وأحواض الهضاب العليا على 3 مليار م³، أما الأحواض الصحراوية فتحوي على 0.6 مليار متر مكعب. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، بلغ عددها سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة

استيعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب .

• **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000

ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار م³ في السنة هذه

الموارد موزعة بين الشمال 2 مليار م³ السنة والجنوب 5 مليار م³ السنة.

- **الموارد الأرضية:** تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي و على أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج

الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر ب 238 مليون هكتار منه 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي وهي مصنفة إلى أربعة أقسام وهي²⁸:

▪ **الأراضي القابلة للزراعة:** و تتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير

مستغلة و التي أثبتت الدراسات إمكانية إستصلاحها، و تتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05

سنوات والتي تحولت إلى مراعي، مروج طبيعية ومجاري.

▪ **أراضي صالحة للزراعة:** وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية

كالحبوب أو الزراعة الصناعية أو الأشجار المثمرة و الأراضي معشوشبة، أراضي مستريحة، مروج طبيعية، كروم، الزراعة المثمرة.

▪ **أراضي المساحة المحصولية:** تتمثل المساحة المحصولية، في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد

الحاصل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الإستعمال الكثيف الزراعي. إن التنمية الزراعية

الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام بإستثمارات ضخمة لإستصلاح الأراضي الصالحة

للزراعة، إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد خلال سنة وهذا ما

يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

▪ **الأراضي المسقية:** إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية و كمية الإنتاج، وهذا

بفضل التكثيف الزراعي، و كذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، ولهذا سعت الدولة إلى زيادة

مساحة الأراضي المسقية. نلاحظ هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية وهذا بفضل مجهودات الدولة التي

قامت ببناء العديد من السدود و حفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية؛ حيث تم إستصلاح مساحة معتبرة

في السنوات الأخيرة و هذا عن طريق حفر الآبار العميقة و إنشاء السدود الصغيرة، وتبقى هذه الأراضي

المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، حيث من الممكن تجهيز وسقي مساحة مليون

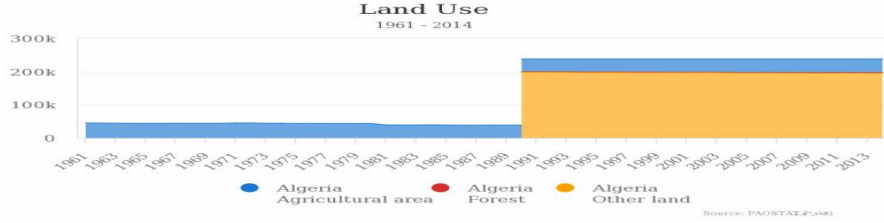
هكتار على مدى السنوات القادمة.

- **الموارد البشرية :** باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325

مليون عامل خلال الفترة (1980-2009) وتراوح اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون عامل خلال

عامي 1980 و 2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93 في المئة²⁹. والشكل التالي يوضح توزيع المساحة الأرضية للجزائر بين الفلاحية والغابية وأراض أخرى:

الشكل رقم 2: توزيع المساحة الأرضية للجزائر (1961-2014)



المصدر: <http://www.fao.org/faostat/en/#data/GT>

- الثروة النباتية والحيوانية³⁰:

➤ **الثروة النباتية:** يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي و الجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام؛ وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي و ترقيته. أهم المحاصيل التي نركز عليها نجد إنتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضار ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الحفافة.

➤ **الثروة الحيوانية:** تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات و له أهمية إقتصادية بإعتباره مجال من مجالات الإستثمار الفلاحي؛ حيث يتميز بنوع من الإستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك إهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

2.1.3. العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي:

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية³¹:

- ✓ خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي.
- ✓ ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه

أن يخلق لديه روح الارتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

✓ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية.

✓ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار.

✓ العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي. فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيعون إنتاجه. كما انها عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

✓ العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع.

✓ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

2.3. التنمية الاقتصادية بالاعتماد على التنوع الاقتصادي

تتضمن إستراتيجية التنمية بإعتماد التنوع الاقتصادي جملة من الأهداف الهامة المطلوب إنجازها، من أجل تأهيل وهيكلة الاقتصاد لبدء عملية التنمية والحفاظ على استمرارها، حيث أن تحديد هذه الأهداف، يعد منطلقا للوصول للغايات البعيدة المدى، ومن أجل تجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع يتطلب إحداث عدة تغييرات هيكلية في جميع القطاعات الاقتصادية وذلك على المدى الطويل، وبالتالي فإن النهوض الاقتصادي من هذا المنطلق يحتم إقامة سلاسل متكاملة من النشاطات الاقتصادية في إطار جملة من الاستراتيجيات النموية الفرعية المرتبطة، وكل ذلك في ضوء ما يتاح من إمكانيات:

1.2.3 تنمية مصادر الطاقة:

يعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة الرئيسية وذلك لسهولة الحصول عليهما، نقلهما وقلة تكاليفهما. هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى عديدة كالطاقة الكهربائية، النووية، طاقة الرياح، الخشب، الفحم والمد والجزر. إن تنمية مصادر الطاقة يتطلب وضع سياسات ناجعة ومتكاملة، كي تدعم التغيرات المطلوبة في أساليب الإنتاج، توزيع واستهلاك الطاقة لجعلها أكثر استدامة، وتدور تلك السياسات عدد من المحاور أهمها³²:

- تحقيق التكامل بين استراتيجيات وأهداف الطاقة المستدامة في إطار استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الاقتصادية الوطنية؛
- رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة وتحسين فرص زيادة عائداته، أخذاً في الحسبان ظروف وأحوال كل دولة.
- توسيع نطاق إمكانات وصول إمدادات الطاقة وخدماتها إلى المستهلكين على أساس النظم الحديثة للطاقة بما يناسب المجتمعات والفئات الاقتصادية المختلفة سيما الفئات الفقيرة.
- الاستجابة لتزايد الطلب المضطرد على الطاقة المواكب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، ودفع تعزيز كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الإنتاجية والاستخدامات النهائية ووضع معايير في كل من العرض والطلب، سيما في جانب العرض، من خلال دفع أنشطة اكتشاف الغاز والنفط وتطوير حقول جديدة وكذا تطوير الحقول المكتشفة بالفعل.
- تعزيز التعاون الدولي، والإقليمي وغير الإقليمي في جميع قطاعات الطاقة، ومثل هذا التعاون سوف يمكن الاستفادة من التنوع في الخبرات، الكوادر، الموارد ذات الصلة بالتنمية، كما يتضمن التعاون، تكامل ودمج الأسواق، توسيع نطاق تجارة الطاقة عبر الحدود، خاصة فيما يتعلق بربط شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي.

2.2.3 التنمية الصناعية:

يفسر التصنيع عادة بوصفه عملية تكون فيها حصة الصناعة متزايدة في النشاط الاقتصادي الكلي، وهو يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع البلدان المتقدمة فإن التصنيع شرط ضروري للتنمية، وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية³³، لذلك ليس هناك تنمية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في دفع عملية التنمية، باعتباره قطاعاً ديناميكياً يحرض على تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها قطاع الزراعة، وفي هذا الصدد، فإن التصنيع المطلوب انتهاجه في ظل الأخذ بإستراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية، هو التصنيع الذي يؤمن تنوعاً عالياً لكل الاقتصادي، وهذا لما تمتلكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإنتاجية العالية في القطاع الصناعي تعد عاملاً أساسياً في زيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلى توفر قائمة كبيرة من الصناعات الممكنة والتي تنتج بكفاءة لإحلال الواردات وزيادة الصادرات أكثر مما تستطيع صناعات المواد الخام تحقيقه لوحدها³⁴.

3.2.3 التنمية الزراعية³⁵:

إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادية يرون أن قطاع الزراعة جزء من الإستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادي، وخاصة في دول العالم التي يكون فيها الدخل منخفض جدا، وقد أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام التنمية الصناعية بشكل خاص، وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية، ومادية، وبشرية...، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في قيامها بما يلي:

- توفير الغذاء الكافي للسكان، خاصة في ظل معدل النمو الكبير الذي يشهده عدد سكان العالم؛
- زيادة الطلب على السلع الصناعية، مما يؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة والخدمات؛
- يقوم القطاع الزراعي بتزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي؛
- يشكل القطاع الزراعي مصدرا مهما لرأس المال اللازم لتمويل التنمية، إما من خلال توفير الصرف الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية والمتأتي من الصادرات الزراعية، أو من خلال الفوائض المالية المحققة على المستوى المحلي،

4.2.3 تنمية قطاع الخدمات:

قفز قطاع الخدمات، خلال العقود الأخيرة قفزة كبيرة، وأصبح القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول سيما في الدول المتقدمة وهذا ما يعكسه النمو الكبير لحجم العمالة في هذا القطاع مقابل التناقص النسبي للعمالة الموظفة في قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة والصناعة)، وواكب هذا التحول النوعي، زيادة النصيب النسبي لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي حركة التجارة الدولية، وقد ساهمت عوامل عديدة في ذلك، أهمها تزايد إشباع الحاجات المادية للناس وتوجههم إلى طلب الخدمات المرتبطة بالرفاهية، التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق العام، وتأثير التقدم التكنولوجي الهائل، الذي أدى إلى تحسين إنتاج الخدمات بسرعة وتقديمها. إن هذا النمو المتسارع في قطاع الخدمات إن دل على شيء فإنما يدل على المكانة المتميزة، التي أصبح يحتلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتوقع أن تتسع وتزدهر في المستقبل، وبالتالي فإن تنمية قطاع الخدمات في إطار إستراتيجية التنمية باعتماد التنوع، يتطلب إحداث تغيير هيكلي في بنيته، في اتجاه يرفع من الوزن النسبي من الخدمات الإنتاجية والاجتماعية التي تنعكس على تنمية قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى.³⁶

5.2.3 تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية:

إن التنمية الاجتماعية والثقافية تهدف إلى تجديد البناء الاجتماعي والثقافي عن طريق عملها التغايرية، لتأسس مجتمع يتميز بخصوصيته الحضارية وهويته الثقافية، اللتان تضمnan الحركية الذاتية والدائمة لمسار بديل للتقدم المضطرد في صناعة الحياة الكريمة الطيبة، وعلىه فإن توفير البيئة الملائمة التي تسمح بإطلاق التنمية الاجتماعية والثقافية بهذه الصورة لا بد أن تتوفر على الشروط التالية³⁷:

- إعادة الاعتبار للنظم والمؤسسات المستمدة من هوية المجتمع وخصوصيته وظروفه، التي تساعد على توحيد أبناء المجتمع الواحد وتدفعهم إلى التفاهم المشترك، والتعاون في بناء الحياة وال عمران؛ تجسيد قواعد العدالة الاجتماعية وإعمال مبادئها في الواقع المجتمعي إدارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية بتوفير متطلبات البناء التنظيمي المتكامل والمتفاعل، الذي يهدف إلى تحديد الإستراتيجية الملائمة التي تقوم عليها هذه التنمية، وحشد

الإمكانيات المختلفة تفعّل دور وسائل الإعلام المحلية في عملية التنمية الثقافية والاجتماعية، من خلال مساهمتها في رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات السلبية، وبلورة نسق إيجابي للقيم الاجتماعية.

3.3. مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستعرف من خلال ما يلي على كيفية مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1.3.3 مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 إلى غاية 2013:

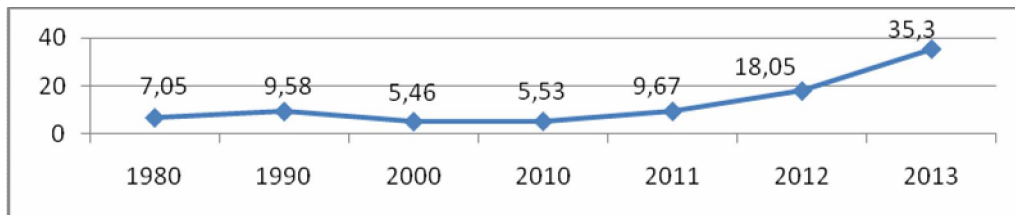
الجدول رقم 1 : تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013

السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الفلاحة	7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع للتنمية المستدامة في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23- 24 نوفمبر 2014، ص 3.

من الجدول رقم 1 يمكن أن نلاحظ الارتفاع البطيء والطفيف في نسبة مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي خلال عشر سنوات من 1980 إلى غاية 1990، حيث لم يتعدى الارتفاع 2.5% وهو الملاحظ كذلك خلال العشرين سنة الموالية أي إلى غاية 2010 حيث لم تتعدى نسبة المساهمة في النمو الاقتصادي 5.53%، لتشهد هذه النسب زيادة معتبرة في السنتين الأخيرتين 2012-2013 وتبلغ نسبة 35.3% وهذا بفضل الإصلاحات المعتمدة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الشكل رقم 3 : تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2

2.3.3 مساهمة القطاع الفلاحي في الاكتفاء الذاتي

إن الإكتفاء الذاتي هو الهدف الذي تسعى كل الدول لبلوغه وتحقيقه على أرض الواقع، ويعتبر إنتاج مادة الحبوب أكثر مؤشر يدل على مدى وصول الدولة إلى تحقيق أمنها الغذائي والجدول التالي يبين تطور إنتاج مادة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2008-2015:

الجدول رقم 2: تطور إنتاج مادة الحبوب بين 2008-2015

الفترة	الإنتاج (ألف طن)
متوسط الفترة 2008-2012	4075.78
2013	4912.23
2014	3435.23
2015	3760.95

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج مادة الحبوب في الجزائر قد تناقص بين سنتي 2013 و 2014 حيث كان يبلغ 4912.23 ألف طن سنة 2013 ليصبح 3435.23 ألف طن سنة 2014 ويرتفع إرتفاعا طفيفا سنة 2015 ليلعب 3760.95 ألف طن، وهي كميات قليلة مقارنة مع إحتياجات الجزائر لهذه المادة الأساسية ولا تلي أكثر من ربع هذه الإحتياجات وهذا يعني أن نسبة كبيرة من مادة الحبوب يتم استيراده.

3.3.3 توزيع السكان الكلي والريفي في الجزائر

يتوزع السكان بشكل غير متساو بين المدن والأرياف في كل بلدان العالم، والجدول التالي يوضح عدد السكان الكلي والريفيين في الجزائر خلال الفترة 2013-2015.

الجدول رقم 3: عدد السكان الكلي والريفيين 2013-2015 في 1000 نسمة

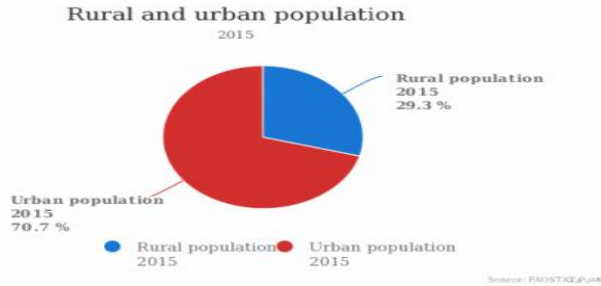
السنة	عدد السكان الكلي	عدد السكان الريفيين
2013	38297.00	9926.00
2014	39114.23	9792.00
2015	39963.00	10357.80

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36.

نلاحظ من الجدول رقم 3 أن سنة 2015 شهدت إرتفاعا في عدد سكان الأرياف مقارنة مع سنتي 2013 و 2014 وهذا يعود إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية التي حاربت التزوح الريفي، من خلال توفير ضروريات

الحياة لقاطني الأرياف من بني تحتية وشبكات الغاز والكهرباء وصيغ سكنية تلائم طبيعة هذه المناطق كالبناء الريفي، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي من خلال التسهيلات العقارية والعتاد والتحفيزات الجبائية للفلاحين.

الشكل رقم 4: توزيع السكان على المدن والأرياف سنة 2015



المصدر: <http://www.fao.org/faostat/en/#data/GT>

4.3.3 القوى العاملة الكلية والزراعية 2013-2015

تختلف إتجاهات العمالة بين مختلف القطاعات الإقتصادية من الصناعة والسياحة والخدمات والزراعة وغيرها والجدول التالي يبين عدد القوى العاملة الكلي وعدد القوى العاملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2013-2015.

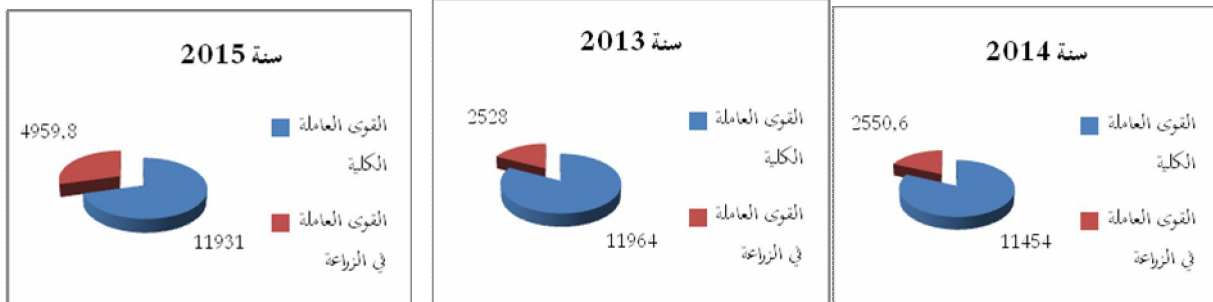
الجدول رقم 4: القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة 2013-2015.

السنة	عدد القوى العاملة الكلي	عدد القوى العاملة في الزراعة	النسبة
2013	11964.00	2528.00	21
2014	11454.00	2550.60	22
2015	11931.00	4959.80	41

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، ص 296

حسب الجدول أعلاه بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي 21 في المئة سنة 2013 لترتفع إرتفاعا طفيفا سنة 2014 وتبلغ نسبة 22 في المئة وتشهد سنة 2015 قفزة نوعية حيث بلغت نسبة 41 في المئة من مجموع القوى العاملة الكلية، وهذا مؤشر جيد على تطور القطاع الزراعي في الجزائر والذي عانى ولسنوات طويلة من نقص كبير في اليد العاملة.

الشكل رقم 5: تطور القوى العاملة الزراعية خلال سنوات 2013-2014-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4.

5.3.3 الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي 2013-2015 بليون دولار

إجمالي الناتج المحلي (GDP) هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالباً ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً لمستوى المعيشة في الدولة. ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياساً لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تماماً إجمالي الدخل المحلي للفرد ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية، وهي مادة في الاقتصاد الكلي. ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

الجدول رقم 5: الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 2013-2015

السنة	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	209415.56	213343.00	166894.00
الناتج الزراعي الإجمالي	20573.39	21966.60	19718.00

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، ص 296

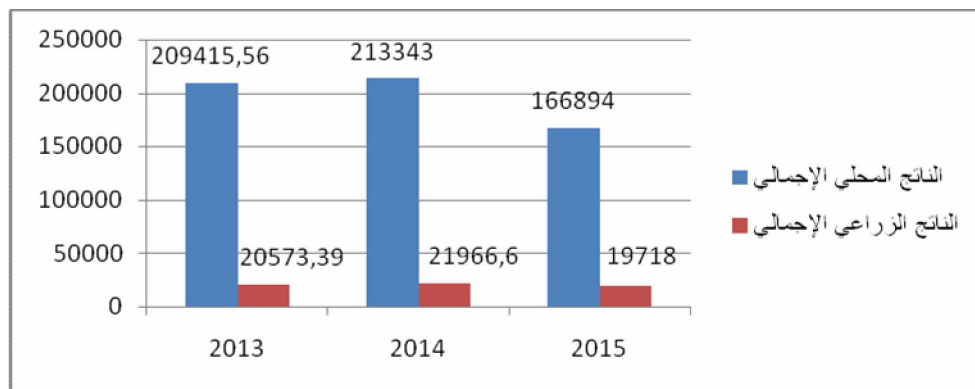
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بلغ سنة 2013 قيمة 209451.56 مليون

دولار ساهمت الزراعة فيه بما قيمته 20573.39 مليون دولار، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 ما قيمته

213343 مليون دولار بمساهمة قدرها 21966.6 مليون دولار للقطاع الزراعي، ولتبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي

166894 مليون دولار سنة 2015 ساهمت فيه الزراعة بقيمة 19718 مليون دولار.

الشكل رقم 7: الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 2013-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5.

6.3.3 الواردات الكلية والزراعية والغذائية

الواردات هو مصطلح تجاري يُطلق على كل ما يتم تزويد السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أو قادمة من

الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقص في سلعة ما. والجدول التالي يبين واردات الجزائر الكلية والزراعية

والغذائية خلال الفترة 2015-2008

الجدول رقم 6: واردات الجزائر الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2015-2008 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
2012-2008	42231.93	8678.43	6365.90
2014	58274.09	19409.38	7157.72
2015	51733.01	11790.68	5793.84

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن واردات الجزائر الزراعية والغذائية في متوسط الفترة 2012-2008 قد بلغت 8678.43، 6365.9 مليون دولار على التوالي أي بنسبة 20.54 للواردات الزراعية و 15.07 للواردات الغذائية من مجموع الواردات الكلية. أما سنة 2014 فقد شهدت إرتفاعا ملحوظا في الواردات الزراعية حيث بلغت قيمة 19409.38 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 33 ، وهو فس الأمر الذي استمر سنة 2015 حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية 11790.68 مليون دولار بنسبة 22.79 من الواردات الكلية للدولة وهي فاتورة استيراد ضخمة بالنسبة لهذا القطاع الهام، وهو أمر خطير يستدعي في اعتقادنا تجنيد كل الوسائل والإمكانات والطاقات البشرية لتدارك الوضع والنهوض بهذا القطاع الحساس.

الخاتمة

من خلال هذه دراسة تبين لنا بأن التنوع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية أمام الاقتصاديات الدول وخاصة منها النفطية، للخروج من حالة الانحسار لمصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، وتوفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات الفروع والنشاطات الإنتاجية، لا سيما القطاع الفلاحي الذي يمثل صمام الأمان لاقتصادنا ويضمن أمننا الغذائي ويمكن له أن يكون قاطرة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

التوصيات:

على ضوء هذه الدراسة يمكن طرح بعض الاقتراحات لتشجيع التنوع الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية:

- القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الإدارة التنموية، وإعادة تنظيمها وترتيبها، وتحويل دورها من إدارة لتوزيع الرىع إلى إدارة لتنفيذ التنمية، وذلك قبل الشروع في صياغة وتنفيذ أي سياسة اقتصادية، على اعتبار أن نجاح تلك السياسة مرهون بمدى وجود إدارة اقتصادية وتنموية حديثة وفعالة؛

- العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية؛
- الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الهوامش والمراجع المستعملة:

- ¹ مهدي سهرغيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء العراق، المجلد 05، العدد 02، جانفي 2008، ص: 34.
- ² UNNITED NATIONS – NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, p: 06.
- ³ عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي العربي، العدد 24، 2013، ص: 08.
- ⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص ص: 12 - 13، تاريخ الاطلاع 2017/04 /05 <http://www.shebacss.com/docs/e->
- ⁵ المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الانترنت، تاريخ الاطلاع 2017/04 /05 <http://www.arab-api.org>
- ⁶ نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة الاقتصاد الحر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العراق، ص: 467 منشور على الموقع الانترنت <http://www.iasj.net/iasj?uilanguage>
- ⁷ ناجي بن حسيّن، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، 2006 - 2007، ص: 77.
- ⁸ المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.
- ⁹ كاظم حالوب معلمة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهمىمنة الرىعى وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، جامعة المنصور بغداد، العدد 24، 2015، ص: 49.
- ¹⁰ نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، مرجع سبق ذكره، ص: 468.
- ¹¹ كاظم حالوب معلمة، علي محمد أحمد، عواد، مرجع سبق ذكره، ص: 50.
- ¹² صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 09.
- ¹³ محمد رفعت المقداد، النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 3، 2008، ص: 344.
- ¹⁴ Martin Hvidt, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, University of Southern Denmark, 2013, p p:04-05.
- ¹⁵ <http://www.un.org/arabic/conferences/ldc3/list.htm>
- ¹⁶ صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.
- ¹⁷ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، عمان، ط1، 2003، ص: 140.

- ¹⁸ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 70.
- ¹⁹ [Arthur Morris. Geography And Development, College London \(PRESS UCL\), aylor& Francis e-Library, the British Library, 2005, p: 01.](http://www.aylora.com/Arthur_Morris_Geography_And_Development_College_London_PRESS_UCL_aylora_Francis_e-Library_the_British_Library_2005_p_01)
- ²⁰ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 472 - 474.
- ²¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2004، ص: 268.
- ²² عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة «سوق عمان للأوراق المالية من: 2002 إلى 2013»، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص: 94.
- ²³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص: 350.
- ²⁴ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص: 140.
- ²⁵ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص: 192.
- ²⁶ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 142.
- ²⁷ عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع للتنمية المستدامة في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 9.
- ²⁸ عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2010/2011، ص: 24، 25.
- ²⁹ عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- ³⁰ عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.
- ³¹ باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر، 2003، ص: 109.
- ³² طبايية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- ³³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 196.
- ³⁴ محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص: 297.
- ³⁵ صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 38-39.
- ³⁶ طبايية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
- ³⁷ صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.